التربية ومشكلات المجتمع (١)

التربية والمشكلة السكانية مصر

دكتور

جمال علي الدهـــشان

كلية التربية - جامعة المنوفية.

١٩٩٥

الولاء للطبع والتوزيع

شبين الكوم ت ٢٣٥٩٠١

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـــــم

لايوجد مجتمع على وجه الارض يعيش بلا مشكلات ، والفرق بين مجتمع ومجتمـــع انما هو فرق فى نوعية المشكلات وحجمها ، ودرجة احساس افراد المجتمـع بهـــــا ، وفرق فى مصدرها والاسباب التى اوجدتها ، وفرق فى البدائل او الوسائل التى يمكـــن الاستعانة بها لحل هذه المشكلات ٠

والمجتمع المصرى ـ شأنه فى ذلك شأن غيره من المجتمعات الاخرى ـ يعانـــى من مشكلات كثيرة ومتنوعة ، منها مايتعلق بالنواحى السياسية ، او النواحى الاقتصاديـــة او النواحى التربوية التى تتصل بتربيـــة المجتمع المصرى لابنائه ٠ او مايتعلق بكل هذه النواحى بصورة متشابكة ٠

واذا كانت المشكلة الاجتماعية تعرف بانها موقف او ظرف او حالـــة ، توء ثر فـى عدد كبير من الافراد فى المجتمع بطريقة غير مرغوبة ، ويمكن فعل شىء ازاء ها من خلال الجماعة ، وكانت التربية تعنى ـ بمفهومها الواسع الشامل ـ جميع الجهود المبذولة، والتى تستهدف تنمية الانسان فى شتى جوانبه الجسمية والعقلية والنفسية والترويحية بهـــدف مساعدته على التكيف مع نفسه ومجتمعـــه فان التربية ـ بموء سساتها المختلفة ـ يمكـن ان تلعب دورا واضحا فى حل مشكلات المجتمع ، وهذا الدور لايتمثل ـ فقط ـ فيمـا تقدمه التربية مباشرة من حلول ، وانما هو يتمثل ـ ايضا ـ فى تهيئة افراد المجتمـــع (موضوع التربية) للتصدى لهذه المشكلات على نحو معين قد يعين على حلها ،وذلك

بتمكينهم من تحديد مصادر هذه المشكلات والتعرف على ابعاده والعوامل الموثـــــرة فيها ٠

وهذه السلسلة (التربية ومشكلات المجتمع) تتناول ابرز المشكلات التى يعانـــى منها المجتمع المصرى بالدراسة والتحليل موضحة ابعاد كل مشكلة وخصائصهـا ، والاثـار المترتبة عليها ، وحلولها ، ودور التربية بوسائطها المختلفة فى مواجهتهـا ٠

والله نسأل ان يوفقنـا دائمـا الى مافيه خير الجميع ٠

د٠ جمـال علـى الدهشـان

كلية التربية ــ جامعة المنوفية

مـــــارس ١٩٩٥م٠

المشكلة السكانية فى مصر

ابعادها ، الاثار المترتبة عليها ، حلولها

دور التربية فى مواجهتها

مقدمة :

تعد قضايا السكان من اهم القضايا التى فرضت نفسها بشدة على المستوى العالمى والمحلى وعقدت من اجل مناقشتها ودراستها المؤتمرات والندوات على المستويات الدولية والاقليمية والمحلية (وليس ببعيد المؤتمر الدولى للسكان الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٩٤). وحشدت لها المجتمعات - ومن بينها مصر - كل الطاقات والامكانات لمواجهتها، ورسم الحلول للحد من آثار المشكلات المرتبطة بقضايا السكان خاصة مايتعلق بقضية الانجاب وتنظيم الاسرة .

واذا كان من المتفق عليه ان قضية الانجاب قضية شخصية ترتبط باتجاهات الناس ومعتقداتهم وعاداتهم وخلفيتهم الثقافية وان السلوك الديموجرافى للانسان لايمكن التحكم فيه من خلال وسائل جبرية او قهرية خارجية وانه يصعب ترجمة الاولويات القومية للسياسات السكانية الى سلوك فردى بدون وسائل التربية والتثقيف، فقد بدأت عدة دول من بينها مصر فى تبنى مجموعات من برامج التربية والتثقيف السكانى تستهدف من خلالها تطوير الوعى بقضايا السكان وفهمها وادراك عناصرها بما يساعد الفرد على اتخاذ قرارات واعية سليمة تتعلق بحجم اسرته وبالسكان فى مجتمعه وبالسياسات السكانية فى بلده .

فالتثقيف السكانى - الذى تعد هذه المقالة احدى وسائله - يتمثل فى الجهد

التعليمى الموجه عن قصد لتنمية وعى الناس وفهمهم للظاهرات السكانية من حيث اسبابها والعوامل التى تتحكم فيها والاثار المترتبة عليها مع توجيه هذا الوعى او الفهم نحو تكوين اتجاهات عقلية تؤثر فى سلوك الافراد وتشكيل تصرفاتهم فى مستقبل حياتهم بما يرفع من مستوى معيشتهم ويوفر لهم نوعية افضل من الحياة عن طريق اتخاذ القرار السليم لاختيار حجم الاسرة التى تناسب دخولهم وظروف مجتمعهم وفى اطار هذا الفهم يمكن تناول الموضوعات التالية :ـ

أولا :ـ بدايات الاهتمام بقضايا السكان فى مصر وتطور عدد السكان فى مصر ٠

ثانيا :ـ ابعاد الموقف السكانى فى مصر

ثالثا :ـ الاثارالمترتبة على الزيادة السكانية فى مصر ٠

رابعا :ـ وجهات النظر المختلفة ازاء تزايد السكان فى مصر ٠

خامسا :ـ المداخل المختلفة لعلاج الزيادة السكانية فى مصر ٠

سادسا :ـ دور التربية فى مواجهة مشكلة تزايد السكان فى مصر ٠

أولا : بدايات الاهتمام بقضايا السكان فى مصر وتطور عدد السكان فى مصر

بداية لابد من الاشارة الى ان الزيادة العددية لسكان دولة ما لاتمثل فى حد ذاتها مشكلة سكانية بل ان زيادة السكان بمعدلات مرتفعة قد تكون امرا مرغوبا فيه فى بعض الاحيان ولعل اوضح مثال يؤكد ذلك هو واقع بعض الدول العربية خاصة

البترولية حيث تمثل الزيادة السكانية فى هذه المجتمعات احد المداخل للاعتماد علـــى الذات فى مجال القوى البشرية بل ان هذه القوى تعد احد استراتيجيات الامن القومى لها ٠

فقضايا السكان تبرز وتتضح عند مقارنتهم بالموارد المتاحة ويقال ان دولة ما تعانى مشكلة سكانية اذا كان التزايد فى عدد سكانها لايتناسب مع الزيادة التى تطرأ على مواردها ، او كانت معدلات نمو السكان او طبيعة البناء العمرى لسكانها يعوقان انطلاق هذه الدولة نحو التنمية من اجل رفع مستوى معيشة مواطنيها من خلال التأثير على توزيع الدخـــل القومى بين الاستهلاك والادخار او من خلال تأثيرها على عمليات الاستثمار بل وتوجيهه هذا الاستثمار الى قطاعات قد لاتحقق العائد السريع المرجو لتحقيق الاهداف المتوخاه من خطط وبرامج التنمية

فالامر مرتبط ـ اذن ـ بالعلاقة بين السكان والموارد وبين الزيادة السكانيـــة والنمو الاقتصادى اذ اختل الوضع بين السكان والموارد واختل النمو السكانى امام النمو الاقتصادى صارت المشكلة السكانية فى قطر او فى اى مجتمع واقعا ملموسا ٠

اما بالنسبة لبدايات الاهتمام لقضايا السكان والمشكلة السكانية فى مصر فان الدكتور صبحى عبدالحكيم يوء رخ لذلك بالاشارة الى ان ادراك مصر للمشكلة السكانيـــة ادراك قديم بعض الشىء معتبرا ان عام ١٩٣٦ كان عام الارهاصة الاولى للمشكلـــة السكانية حيث صدر فيه كتابان احدهما باللغة العربية للدكتور محمد عوض بعنـــوان "سكان هذا الكوكب" والاخر باللغة الانجليزية لعالم امريكى " وندل كلدنـــس " (٦)

عاش فى القاهرة ودرس المجتمع المصرى من خلال التدريس لسنوات طويلة فى الجامعة الامريكية وقد اشار الكتابان الى ان مصر سوف تواجه فى المستقبل القريب مشكلة سكانية هذه الارهاصة لم تتجاوز الصفوة وقتذاك • وفى العام التالى عقدت الجمعية الطبية المصرية موءتمرا عن تنظيم الاسرة من النواحى الطبية ونشرت اعمال هذا الموءتمر فى مجلة الجمعية •

وعندما قامت الثورة عام ١٩٥٢ انشأت ماسمى اللجنة الاهلية لمسائل السكان فى اطار مجلس الخدمات الذى انشىء فى مطلع الثورة • بعد ذلك فى عام ١٩٥٤ حضرت مصر اول موءتمر دولى للسكان عقد فى روما وقدمت مصر ورقة عن المشكلة السكانية فيها كانت من الوثائق المبكرة عن المشكلة السكانية فى مصر • وقد تحولت اللجنة الاهلية الى جمعية اشهرت فى وزارة الشئون الاجتماعية باسم جمعية الدراسات السكانية اخذت على عاتقها اجراء العديد من الدراسات والتى كان من اهمها المسح الشامل الذى اجرى عن اتجاهات الخصوبة البشرية فى مصر عام ١٩٥٩ •
وقد تحولت هذه الجمعية بعد ذلك — الى الجمعية العامة لتنظيم الاسرة وهى الجمعية التى لاتزال قائمة حتى الآن •

ولعل ماسبق يشير الى ان الجهود الاهلية كانت سابقة على دخول الحكومة فى هذا الميدان فمتى دخلت الحكومة — اذن — هذا الميدان ؟

ان مرحلة دخول الحكومة ميدان الاهتمام بالدراسات السكانية والاخذ بسياسة سكانية فى مصر — نقصد بذلك اعلان موقف الدولة الرسمى تجاه الوضع السكانى فى البلاد —

قد بدأت منذ عام ١٩٦٢ حيث اعلن رئيس الجمهورية فى صلب الميثاق ١٩٦١ الالتجاء الى سياسة سكانية تستهدف خفض معدلات المواليد من خلال تنظيم الاسرة وقد تم تنفيذ هذه السياسة فى عام ١٩٦٥ بتشكيل المجلس الاعلى لتنظيم الاسرة وجهازه التنفيــذى تحت اشراف رئيس الوزراء فى نوفمبر ١٩٦٥ كما تم انشاء جهاز تنظيم الاسرة عام١٩٦٦ ومنذ ذلك الوقت بدأت السياسة القومية للسكان فى مصر •

وقد مرت السياسة القومية للسكان فى مصر بثلاث مراحل :-

المرحلة الاولى :

وقد اطلق على هذه المرحلة (المدخل الصحى لتخفيض الانجاب) حيث اقتصرت السياسة السكانية فى هذه المرحلة - التى اعلنت عام ١٩٦٥ - على معالجة احد ابعاد المشكلة السكانية فقط وهو النمو السكانى واستهدف تخفيض الانجاب من خلال وضـــع برنامج لتنظيم الاسرة يقوم على اتباع المدخل الصحى الذى كان متوافقا مع نوعية البرامج السائدة فى ذلك الوقت •

المرحلة الثانية :

وقد اطلق عليها(المدخل الاجتماعى الاقتصادى لتخفيض الانجاب)حيث تنبهــــت الدولة الى الدور الفعال - على الرغم من احتفاظ السياسة القومية فى هذه المرحلة بتخفيض الانجاب باعتباره محور الاهتمام الاساسى - الذى يمكن ان تلعبه المتغــيرات

الاجتماعية والاقتصادية فى هذا المجال،وقامت بتحديد تسعة عوامل لها تأثيرات واضحة على الانجاب ويتحتم معالجتها فى وقت واحد وتشمل هذه العوامل المستوى الاقتصادى الاجتماعى للاسرة ، التعليم ، مكانة المرأة ، ميكنة الزراعة ، التصنيع ، وفيات الاطفال الضمان الاجتماعى ، الاعلام والتعليم والاتصال ، توفير خدمات تنظيم الاسرة ٠

المرحلة الثالثة :

وهى المرحلة الحالية واطلق عليها (المدخل التنموى لمواجهة المشكلة السكانية) وقد اعلنت عام ١٩٧٥ وتعد تطويرا للمرحلة السابقة تم التوصل اليها نتيجة زيادة الادراك بحجم وتأثيرات النمو السكانى وحدود وامكانات خفضه وتفهم افضل لكل من ديناميات السكان والعلاقات التبادلية بين السكان والظروف الاجتماعية والاقتصادية وتختلف هذه المرحلة للسياسة السكانية عن سابقتها من ناحية تعريفها للمشكلة السكانية بشكل متكامل لتشمل عناصر النمو والتوزيع والخصائص وعلى الرغم من ذلك فان السياسة السكانية لازالت تركز بشكل اساسى على النمو السكانى بشكل عام وتخفيض الانجاب بشكل خاص ويرجع ذلك الى ان توزيع السكان وخصائصهم يتطلبان دراسات وبحوث مكثفة حتى يتسنى التوصل الى صياغة استراتيجيات محددة فى هذه المجالات ٠

اما بالنسبة لتطور عدد السكان فى مصر فقد بدأت اولى محاولات تعداد سكان مصر فى عهد الحملة الفرنسية على يد احد علمائها هو " جومار" وقدر عدد سكانها بنحو ٥ر٢ مليون نسمة ثم جاء بعد ذلك التقدير الذى تم فى عهد محمد على وقدر عدد السكان بحوالى

٢ر٥٣٦٤٩٠ نسمة، وكانت المحاولة الثانية فى عهد محمد على فى عام ١٨٤٦ وتمت على أساس احصاء المنازل دون الرجوع الى السكان انفسهم وذلك باعتبار ان سكان كل منزل خمسة افراد فى المتوسط، وقد قدر عدد السكان على هذا الاساس بحوالى ٤ر٤٧٦ر٣٠٠ نسمة ، اما اول تعداد قام على اسس احصائية سليمة نوعا ما فهو تعداد ١٨٨٢ الا ان الظروف لم تكن مناسبة لنجاحه، ومن ثم لايمكن الاطمئنان الى التقدير الذى اظهره وهو ٨ر٦ مليون نسمة، وعليه يمكن ان نقرر ان اول تعداد منظم يعتمد عليه هو ذلك الـــذى اجرى عام ١٨٩٧ وقد استمرت التعدادات تجرى بعد ذلك فى مصر كل عشر سنوات حتى ١٩٤٧ حيث تغيرت سنة التعداد الى ١٩٦٠ ويعتبر هذا التعداد بحق من افضـــــل التعدادات .

ويلاحظ ان التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٠ - والذى كان مقررا اجراوء ه عام ١٩٧٠ وفق التعداد العشرى التالى لتعداد عام ١٩٦٠ - قد تقرر تأجيله نظـــرا لظروف الحرب السائدة وتهجير سكان منطقة القناة ، وقد تم بالفعل بعد عودتهم وبعد حرب اكتوبر عام ١٩٧٦ . ويوضح الجدول التالى تطور عدد السكان فى مصـــر حتى عـــام ١٩٨٦ .

جدول رقم (١) يوضح سكان مصر فى التعدادات المختلفة من عام

١٨٨٢ — ١٩٨٦

السنة (سنة التعداد	عدد السكان بالالف
١٨٨٢	٦ر٧١٢
١٨٩٧	٩ر٦٦٩
١٩٠٧	١١ر١٩٠
١٩١٧	١٢ر٧١٨
١٩٢٧	١٤ر١٧٨
١٩٣٧	١٥ر٩٢١
١٩٤٧	١٨ر٩٦٧
١٩٦٠	٢٦ر٠٨٥
١٩٦٦	٣٠ر٠٧٦
١٩٧٦	٣٦ر٦٢٧
١٩٨٦	٤٨ر٢٥٤
١٩٩٢	٥٦ر١٩٢ (حسب تقدير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى اول يوليو ٩٢

يتضح من الجدول السابق ان عدد سكان مصر قد تضاعف لاول مرة خلال خمسين

عام من ١٨٩٧ الى ١٩٤٧ حيث ارتفع عددهم من ٧ر٩ مليون نسمة الى مايزيد عن ١٨ مليون نسمة خلال الفترة بين التعدادين واستغرق تضاعف عددهم للمرة الثانية ثلاثين عاما من ١٩٤٧ الى ١٩٧٦ ٠

كما يشير الجدول الى ان عدد سكان مصر قد بلغ ـ حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦ ـ حوالى ٣ر٤٨ مليون نسمة ٠

اما بالنسبة لمعدل النمو السكانى فقد بلغ ٥ر١٪ سنويا فى بداية هذا القرن ثم تناقص لفترة ثم بدأ فى الارتفاع سريعا منذ الخمسينات الى ان بلغ ٥ر٢٪ ثم تراجع قليلا قليلا خلال الستينات ليعاود الارتفاع مرة اخرى الى ان بلغ ٨ر٢٪ فى تعداد ١٩٨٦ ٠

ثانيا : ابعاد الموقف السكانى فى مصر

يتمثل الموقف السكانى فى مصر فى ثلاثة ابعاد اساسية هى : ارتفاع معدل النمو السكانى ، وسوء توزيع السكان ، وانخفاض الخصائص السكانية ٠ ونتحدث فيمايلى عن كل بعد من هذه الابعاد بشىء من التفصيل :ـ

١ ـ النمو السكانى:

حظى بعد النمو السكانى باهتمام كبير ومنذ فترة طويلة نسبيا، ويقصد بنمو السكان فى اى مجتمع اختلاف حجم السكان فى هذاالمجتمع عبر الفترات الزمنية

المختلفة، فالسكان عبارة عن كتلة من البشر لاتعيش فى حالة استاتيكية بل تتميز بسمة الحركة والتغير، والحالة الدينامية للسكان اما ان تسير فى اتجاه النمو نتيجة للزيادة فى اعدادهم بفعل بعض العوامل المختلفة مثل المواليد والهجرة، واما ان تسير فى اتجاه عكسى نتيجة للنقصان فى اعدادهم ايضا، وبفعل بعض العوامل مثل الوفيات والهجرة وغيرها • وقد يكون النمو او التغير فى صورة كبيرة نتيجة لثبات معدلات المواليد على نحو ما ، على حين ان معدلات الوفيات تميل نحو الهبوط التدريجى مما يوء دى الى ان الهوة التى تفصل بين المعدلين تزداد وتتسع بمرور الزمن حتى يصل هذا التغير الى مايسمى بالتضخم السكانى •

ولقد شهدت مصر ـ ولازالت ـ تصاعدا مستمر فى معدلات النمو السكانى خلال هذا القرن ويرجع ذلك الى الانخفاض المستمر فى معدلات الوفيات ـ نتيجة لتحسين الظروف الصحية وتوفير الخدمات الوقائية والعلاجية للجميع ـ مع الثبات النسبى لمعدلات المواليد •

وفى ضوء انخفاض معدلات الوفيات وافتراض انخفاض معدلات الخصوبة (المواليد) بدرجات متفاوتة اوضحت احدى المحاولات الحديثة لتقدير السكان فى المستقبل ان عدد سكان مصر قد يتراوح بين ٦٨٫٩ ، ٧٣٫٩ مليون نسمة فى عام ٢٠٠١ وهذا يعنى انه سوف تحدث زيادة ضخمة فى عدد السكان بمصر •

واذا كنا لانستطيع اطلاقا ان نلقى باللائمة على انخفاض الوفيات لان انخفاضها نعمة كبيرة نصبو اليها على المستوى الفردى والاجتماعى فلابد ـ اذن ـ ان نتعامل

مع معدل المواليد ونعمل على خفضه، حتى يعود التوازن بين المواليد والوفيات، وتعـــود معدلات الزيادة الطبيعية الى معدلات معقولةوتتناسب مع معدلات النمو الاقتصادى .

٢ - التوزيع السكانى :

اذا كان عدم التوازن بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى يمثل بعدا رئيسيا مـــن ابعاد المشكلة السكانية فى مصر فان نمط توزيع السكان فوق ارض مصر يمثل بعدا لايقل اهمية بل وخطورة عن البعد الاول ، ذلك ان نمط توزيع السكان فى مصر نمط فريـــــد قلما نجد له مثيلا فى العالم لان ٩٩٪ من سكان مصر يحتشدون فوق شريط ضيق من الارض هو الوادى والدلتا ، يقل عن ٤٪ من المساحة الكلية ، اما سائر صحارى مصـــر والتى تشكل ٩٦٪ تقريبا من مجموعة المساحة فلا يزيد عدد سكانها عن نصف مليـــــون نسمة طبقا لاخر التعدادات، مما يجعل كثافة السكان فى الوادى والدلتا من اعلــــــــى الكثافات السكانية فى العالم ويجعل الكثافات السكانية فى الصحراء من ادنى الكثافــات السكانية فى العالم .

والجدول التالى يوضح المساحة الاجمالية لكل محافظة والكثافة السكانية بها حسب تعداد (١٩٨٦)

جدول رقم (٢) يوضح المســـاحة الاجمالية لكل محافظة والكثافة السكانية بها

المحافظــــة	عدد السكـــان بالالاف	المســـاحة الاجمالية كم٢	الكثافة السكانيـــــة نسمة / كم٢
القاهرة	٦ر٠٦٩	٢١٤	٢٨٣٣٢
الاسكندرية	٢ر٩٢٧	٢٦٧٩	١٠٩٢
بور سعيد	٤٠١	٧٢	٥٥٦٦
السويس	٣٢٨	١٧٨٤	١٨
دمياط	٧٤٠	٥٨٩	١٢٥٧
الدقهلية	٣٤٨٤	٣٤٧٠	١٠٠٤
الشرقية	٣٤١٤	٤١٧٩	٨١٧
القليوبية	٢٥١٦	١٠٠١	٢٥١٣
كفر الشيخ	١٨٠٩	٣٤٣٧	٥٢٦
الغربية	٢٨٨٥	١٩٤٢	١٤٨٥
المنوفية	١٢٢١	١٥٣٢	١٤٥٠
البحيرة	٣٢٤٩	١٠١٢٩	٣٢١
الاسماعيلية	٥٤٥	١٤٤١	٣٧٨
الجيزة	٣٧٢٥	١٠٥٨	٣٥٢١
بنى سويف	١٤٤٩	١٣٢١	١٠٩٧
ألفيوم	١٥٥١	١٨٢٧	٨٤٩
المنيا	٣٦٤٥	٢٦٦١	١١٧٠
اسيوط	٢٢١٦	١٥٥٣	١٤٢٧
سوهاج	٢٤٤٧	١٥٤٧	١٥٨٢
قنـــا	٢٢٥٩	١٨٥٠	١٢٢١
اسوا ن	٨٠٩	٦٧٨	١١٩٣
البحر الاحمر	٢٠٣٦٨٥	٢٠٣٦٨٥	ر٤
الوادى الجديد	١١٣	٣٧٦٥٠٥	ر٣
مطـــروح	١٦١	٢١٢١١٣	ر٨
شمال جنوب سينا	٢٠٠	٦٠٦٧١٤	٣ر٣
الجملة	٤٨٢٥٤	٩١٣٦٤٣	٤٨ر٤

يتضح من الجدول السابق التباين الكبير فى الكثافة السكانية بين المحافظات ففى حين تبلغ الكثافة السكانية بمحافظة القاهرة ٢٨٣٣٢ نسمة /كم٢ نجدها فى محافظة المنوفية ١٤٥٠ نسمة/كم٢، وفى محافظة الوادى الجديد ٣ر نسمة /كم٢ ، ٤٨ر٤ نسمة/كم٢ على مستوى الجمهورية ٠

وانطلاقا من ذلك فأى نجاح يمكن تحقيقه لخفض معدلات النمو السكانى فى السنوات القادمة لن يحقق نتائجه المرجوة فى علاج المشكلات المترتبة على زيادة السكان اذا تمسكنا بنمط توزيع السكان الحالى ٠ الامر الذى يتطلب ضرورة التركيز على جانب توزيع السكان فى خط متوازى مع جانب النمو السكانى حتى يمكننا مواجهة المشكلة السكانية بنجاح حقيقى ٠

ولقد اخذت استراتيجية وسياسات التوزيع السكان فى مصر فى البداية طابع الشعارات " غزو الصحراء مثلا "، الا انه مع اعداد الدراسات الخاصة باختيار مواقع وخطط بناء مدن جديدة بالمناطق الصحراوية بدأت مرحلة اكثر جدية برزت فيها سياسة للتوزيع السكانى تركز على بناء مدن جديدة فى مناطق صحراوية بعيدة بقدر معقول عن المناطق المأهولة وان كان ذلك يفرض على الدولة بعض الامور تتعلق بالاحتياجات المتزايدة من الاسكان والنقل والمواصلات والخدمات الاخرى، اضافة الى تصاعد الطلب على فرص العمالة غير الزراعية ٠

٣ ـ الخصائص السكانية :

لاتقف ابعاد المشكلة او قضايا السكان فى مصر عند بعدى النمو السكانى والتوزيع فقط ولكنها تتضمن بالاضافة الى ذلك بعد خصائص السكان من خيث التوزيع النوعى او العمرى او مستوى التعليم لهم ومدى مساهمتهم فى عملية التنمية بمعنى ان التكوين السكانى ينبغى ان يتصف بخصائص مساعدة لعملية التنمية ومتوافقة مع متطلباتهافالتكوين الامثل للسكان فى المفهوم التربوى لايهتم فقط (بالدرجة الاولى) بالعدد الامثل للسكان ممثلا فى فكرة العدد الاقصى من السكان والعدد الادنى منهم ـ وانما يتجه ايضا الى خصائص السكان وتركيبهم النوعى والمهنى وصفاتهم النفسية والاجتماعية والقيم والمعتقدات التى يوءمنون بها ويضع ذلك فى المرتبة الاولى اما العدد من السكان، فيأتى فى مرتبة تالية من الاهمية ٠

ولقد اوضحت الدراسات التربوية الحديثة بعض الملامح التى لابد من توافرها فى السكان حتى تتهيأ الفرص للتنمية واحداث التوازن المطلوب بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى من اهمها :

١ ـ توافر نسبة كافية من السكان فى فئة العمر المناسبة للعمل والانتاج وهى تتراوح بين عشرين وخمسة واربعين، ففى تلك الفئة العمرية يوجد السكان الذين يسهمون فى المتوسط بدرجة اعلى واكفأ من غيرهم فى فئات العمر الادنى والاعلى ٠

٢ ـ ارتفاع المستوى التعليمى بين السكان بشكل عام وبين الافراد فى فئة العمر ٢٠ ـ ٤٥ بشكل خاص نظرا لانعكاس هذا التعليم المرتفع على امكانيات وقدرات الافراد فى العمل ٠

٣ — ارتفاع نسبة القوى العاملة المنتجة الى اجمالى عدد السكان اى ارتفاع نسـبة القادرين على العمل والراغبين فيه الى اجمالى السكان ، هذا الارتفاع فى نسبة القوى العاملة يتيح فرصا للعمل المنتج ويسمح بتشغيل واستثمار الطاقات والموارد الانتاجية المتاحة ٠

٤ — توفر صفات نفسية محابية للنمو والتقدم بين السكان ٠

يتضح من تحليل وضع السكان فى مصر طبقا لتعداد عام ١٩٨٦ من حيث فئات السن ومدى ارتفاع نسبة صغار السن اقل من ١٥ سنة واكثر من ٦٥ سنة كفئة معالة هذه المؤشرات يوضحها الجدول (٣) لتوزيع السكان حسب فئات السن ٠

جدول رقم (٣) يوضح التوزيع النســـبى للسكان حسب فئات السن طبقا لتعداد ١٩٨٦

فئات الســـن	النسبة المئوية لعدد السكان
ـ ٥	١٥ر٣
٥ ـ	١٣ر١
١٠ـ	١١ر٦
١٥ـ	١٠ر٥
٢٠ـ	٨ر٨
٢٥ـ	٧ر٧
٣٠ـ	٦ر٢
٣٥ـ	٦ر ـ
٤٠ـ	٤ر٤
٤٥ـ	٤ر ـ
٥٠ـ	٣ر٥
٥٥ـ	٢ر٦
٦٠ـ	٢ر٣
٦٥ـ	١ر٤
٧٠ـ	١ر١
٧٥ـ	١ر٤

يتضح من الجدول السابق ان نسبة الفئة المعالة اقل من ١٥ ، واكثر من ٦٥ قد بلغت حوالى ٤٤٪ بينما تبلغ الفئة القادرة عن الانتاج (او المنتجة اذا توافـرت لها فرصة العمل المناسبة) حوالى ٥٦٪ من اجمالى عدد السكان فى مصـر • وهو مايشير الى ارتفاع نسبة الفئة المعالة غير القادرة على العمل بالنسبة للفئة القادرة عن الانتاج •

كما يتضح من الجدول ان نسبة السكان فى فئة العمر المناسبة للعمل والانتـاج (٢٠ ــ ٤٥) قد بلغت حوالى ٣٣٪ من اجمالى عدد السكان •

اما بالنسبة للحالة التعليمية للسكان: فالجدول التالى يوضح توزيع السـكان (١٠ سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية والنوع فى مصر حسب تعداد ١٩٨٦•

الحالة التعليميـة	ذكـور	انـاث
امـى	٣٧٫٣	٦٢٫٥
يقرأ ويكتب	٢٣٫٩	١٤٫٩
ابتدائى	٨٫٥	٦٫١
موءهل متوسط وفوق متوسط	٢٥٫٢	١٤٫٧
موءهل جامعى	٤٫٧	١٫٤
غير مبين	٫٤	٫٤

يتضح من الجدول السابق انخفاض المستوى التعليمى للغالبية العظمى من السكان (انخفاض نسبة الحاصلون على موء هلات جامعية اضافة الى انخفاض نوعية التعليم وعدم مساعدته على تمكين المتعلم من القيام بدوره فى عملية التنمية) ٠ بما يعد موء شرا آخر على ضعف الخصائص السكانية بالاضافة الى موء شر انخفاض معدل الاعالة ٠

وبالنسبة لتوزيع السكان من حيث وجودهم داخل وخارج قوة العمل: فالجدول التالـــى يوضح توزيع السكان (٦ سنوات فأكثر) داخل وخارج قوة العمل حسب النوع فى مصر حسب تعداد ١٩٨٦

البيـــــان	ذكــــور	انـــاث
داخل قوة العمل	٥٩٫٨	٧٫٧
خارج قوة العمــل	٤٠٫٢	٩٢٫٣

يتضح من الجدول السابق ارتفاع نسبة السكان الموجودة خارج قوة العمل بصفة عامة وبين الاناث بصفة خاصة وهو مايعد موء شرا ثالثا على ضعف الخصائص السكانية ٠

كل هذه الموء شرات وغيرها تشير بصورة واضحة الى ضرورة الاهتمام ببعد الخصائص السكانية بصورة لاتقل اهمية عن الاهتمام بالبعدين السابقين النمو السكانـــى وتوزيع السكان ٠

ثالثا : الاثار السلبية المترتبة على الزيادة السكانية :

يشكل تزايد السكان مع سوء توزيعهم وضعف خصائصهم بمعدلات تفوق معـدلات النمو الاقتصادي عائقا خطيرا يحول دون الانطلاق في طريق التنمية وتحقيق الرفاهيـة لكافة افراد المجتمع ويتضح ذلك من خلال :-

١ - زيادة حجم الانفاق الحكومي المخصص لبندا الخدمات الاساسية من صحة وتعليـم واسكان ومواصلات وذلك على حساب الاموال والمبالغ المخصصة للمشروعات الاستثمارية ، وهو مالايتفق مع الدراسات الاقتصادية الحديثة التي ترى ان زيادة المنفق علـى الخدمات ليس هو الصحيح في التنمية دائما، وانما التنمية هي في جانب كبير منهـا زيادة المنفق على العملية الانتاجية المباشرة اى الزراعة والصناعة والتجارة ، هذا التوجيه لايتنافى مع القول بأن المنفق على الانسان (الخدمات) ضروري لانـه عصب التنمية الاقتصادية على ان يكون ذلك في مرحلة لاحقة للتنمية المباشرة .

٢ - تزايد الضغط على المرافق العامة مثل مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء والطرق وغيرها، وازاء عدم كفاية الاستثمارات اللازمة للتوسع في هذه المرافق وتجديدها يحدث انهيار في معظم هذه المرافق. وتمثل هذا الانهيار في عدم وصول المياه الى الادوار العليا ، طفح المجاري في الشوارع ، انقطاع التيار الكهربي عن مناطق عديـدة ... الخ .

٣ - انخفاض مستوى الاجور بالنسبة لغالبية العاملين في الجهاز الحكومي والقطاع العام

وبعض العاملين فى القطاع الخاص، علاوة على ارتفاع الاسعار بنسبة اعلى من نسبة ارتفاع الاجور مما يعنى انخفاض مستوى المعيشة وانتشار الرشوة والانحراف وعدم الاقبال على اداء الاعمال بالصورة المرجوة، حيث يضطر الكثيرون الى بحث عن اعمال اضافية مما ينهك قواهم ويجعلهم لايتقنون عملهم الاصلى (واوضح مثال على ذلك المدرسون وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية) .

٤ ـ تفاقم مشكلة الاسكان نتيجة لصعوبة توفير الوحدات السكنية الجديدة اللازمة لمواجهة احتياجات الاسر الجديدة وكذلك المبانى اللازمة للاحلال ولاشك ان تفاقم المشكلة بصورة كبيرة له اثاره الخطيرة على الفرد والمجتمع .

٥ ـ ازدحام المدن الكبيرة بالسكان وهو مايوءثر على الفرد ويحول دون قيامه بعملية الانتاج فالمواطن فى هذه المدن المزدحمة بالسكان يعانى فى الغالب من مشكلات الزحام والمرور بشكل يوءثر فى النهاية على انتاجه .

٦ ـ بالنسبة للتعليم فان تزايد السكان وسوء توزيعهم يوءثر بصورة مباشرة على النظام التعليمى ويتمثل ذلك فى العديد من المشكلات التعليمية من بينها الحاجة الى التوسع فى انشاء المدارس اللازمة لاستيعاب الاعداد المتزايدة باستمرار من السكان ومايستلزم ذلك من توفير المعلمين والمعدات والاثاث والبرامج والكتب المدرسية وغير ذلك . وفى هذا الاطار يشير سعيد اسماعيل على ، زينب حسن الى ان للتغيرات السكانية تأثير متعدد الجوانب على النظام التعليمى وتتمثل هذه الجوانب فيما يلى :ـ

أ - نوعية التعليم

وتتمثل فى ان الضغوط الهائلة التى يمثلها التصاعد الكبير فى النمو السكانى وغيره من العوامل الاخرى التى تزيد من الطلب على التعليم تجعل القائمون على امور التعليم يسعون الى التوسع الكمى غير المصحوب بجهود مقابلة لتحسين النوعية ، من خـــلال تعد د الفترات اوارتفاع كثافة الفصول ، التوسع فى التعليم النظرى على حساب الدراسات العملية والتكنولوجية المتعليمية .. وغيرها .

هذا الاهتمام بالكم فى التعليم - على حساب الكيف او النوعية - لايحل مشكلة توفير الفرص التعليمية للجميع ، بل انه فى الحقيقة يخلق مشاكل جديدة اكثر خطورة وينحدر بفكرة التربية باكملها الى مستوى الشعارات .

ب - تكلفة التعليم

ويتمثل فى ان تزايد السكان لايستلزم فقط مدارس جديدة وتجهيزات ومعلمـــين ورواتب - وغير ذلك من الامور التى تتطلب زيادة كبيرة فى نفقات التعليم وهو مايوء دى الى زيادة التكلفة ، ولكن زيادة تكلفة التعليم يمكن ان ترتبط بزيادة السكان وســـوء توزيعهم من خلال النواحى التالية :

- ان تزايد السكان وسوء توزيعهم يوء ثر - كما سبق ان اشرنا - على نوعية التعليم واضعاف نوعية التعليم يجعل الوصول الى تحقيق الاهداف يستغرق زمنا اطـــول

بكثير مما هو مفروض ٠

— مايحدث عادة فى ظل سياسة الاعداد الكبيرة من هدر نتيجة الرسوب والتسرب ومايترتب على ذلك من ضياع الكثير مما انفق عليهم هدرا ٠

— ينعكس النمو الحضرى السريع على كلفة التعليم ايضا فالابنية المدرسية فى المدن اغلى ثمنا منها فى القرى او المناطق الصحراوية بسبب ارتفاع تكاليف البناء وندرة الاراضى اللازمة للبناء ٠

حـ — تكافوء الفرص :

ان سوء توزيع السكان وتركز اعداد كبيرة منهم فى بعض المدن والمناطق الحضرية يجعل الاجهزة المسئولة تركز جهودها فى اغلب الاحوال على هذه المناطق ولاتحظى المناطق الريفية الا بالنذر اليسير مما يشكل تهديدا خطيرا لمبدأ تكافوء الفرص التعليمية، وتدل على ذلك موء شرات عديدة منها معدل التسجيل ونصيب التلاميذ من المدرسين — وغيرها، وهى تشير الى التباين بين المناطق الحضرية والريفية بل وفى داخل هذه الناطق ايضا ٠

د — ادارة التعليم

فتزايد السكان يفرض العديد من المشكلات التى ينبغى على الادارة التعليمية مواجهتها والعمل على حلها، فهناك مشكلة التوسع فى انشاء المدارس اللازمة لاستيعاب

الاعداد المتزايدة باستمرار من السكان ولعل ذلك يجعل الادارة التعليمية تغير من اساليبها وانماطها بما يتناسب مع المشكلات والتحد يات ٠

رابعا : وجهات النظرالمختلفة ازاء تزايد السكان فى مصر :

على الرغم من وضوح الروء ية لدى الجميع ازاء الاثار السلبية المترتبة على زيادة السكان وسوء توزيعهم وضعف خصائصهم ـ بشكل يجعل مصر تعانى مما يمكنه ان نطلق عليه مشكلة سكانية (مرجعها التفاوت او الفجوة بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى) فانه توجد ـ مازالت توجد ـ فى مصر آراء وحجج لاتعترف بكل تلك الاثار والنتائج السلبية السابق ذكرها ـ للزيادة السكانية وتتساء ل هل توجد فى مصر مشكلة سكانية ؟ ام ان المشكلة لاتعدو ان تكون (شماعة) نعلق عليها المشاكل الاقتصادية والاخلاقية والمشكلات المتعلقة بسوء التخطيط فى المجتمع المصرى٠كما تشير بعض الاراء الى ان زيادة السكان نعمة وليست نقمة ، ان كل طفل يولد هو يد تعمل وعقل يفكر ولايمكن بالتالى ان عبئا على الاقتصاد القومى ٠

والوقع ان القضية السكانية فى مصر يثار حولها آراء عديدة فيما عرض موجز لها مع محاولة تفنيد كل رأى :

١ ـ آراء فئة من المثقفين المعارضين :

وهوء لاء المثقفون يباركون كل زيادة سكانية ويقولون ان لدينا ثروات طبيعية

لاحصر لها وخاصة بالنسبة لاستزراع الصحارى وتعميرها ومن ثم فان الاحتياج الى اليد العاملة امر لاشك فيه•كما يمكن تهجير او تصدير نسبة من هذه القوى العاملة الى الدول العربية البترولية بما يعود على المجتمع بالكثير من العوائد من العملات الاجنبية اللازمة لتنشيط الاقتصاد المصرى •

والواقع انه على الرغم من شيوع وانتشار هذه الآراء فى كثير من صحفنا المصريـــة الا الواقع يشير الى ان استزراع وتعمير الصحارى لايتطلب فقط المزيد من القوى العاملة وانما يتطلب ايضا المزيد من المياه سواء عن طريق الامطار او المياه الجوفية او حتى من نهر النيل وهى محدودة ، اما بالنسبة لتصدير او تهجير القوى العاملة الى دول الخليج فهو رأى سليم صحيح الا انه وحده لايحل مشكلة التزايد السكانى لأنه موء قت وغـــير دائم اذا استمر سنة او اكثر فانه قد لايستمر الى الابد ـ يتوقف على العلاقات العربيـة وظروف هذه الدول ـ ولعل احداث ازمة الخليج معروفة وغير بعيدة •

اما القول بأن كل طفل يولد هو يد تعمل وتنتج فهو قول صحيح ولكن هذا الطفل يأكل ويستهلك فقط مايقرب من عشرين عاما اى أنه يوضع فى خانة المستهلكين اولا قبـل ان ينتقل الى خانة المنتجين فتحول المولود من طفل رضيع الى يد تعمل وتنتج يتطلب استثمارات ضخمة يوءكدها اويوضحها تكلفة الطالب فى سنة واحدة من سنوات تعليمـه الطويلة •

٢ ـ اراء فئة الاشتراكيين او اليساريين فى مصر

ويرى هوء لاء انه لاتوجد مشكلة سكانية فى مصر وإن الاسباب الجوهرية لـــتردى

الاوضاع فى مصر هو تزايد التفاوت فى توزيع الثروات : فالخطوة الاولى للقضاء على الفقر والتخلف تتمثل فى ضرورة اعادة توزيع الثروات (عدالة التوزيع) وهذه حجة معروفة لكل من درس الفكر اليسارى فللفلسفة الماركسية اللينينية تصور عن المشكلة السكانية يرقى الى مستوى النظرية فى مجال السكان وموء دى هذه النظرية هى فى ايجاز شديد ان فائض السكان خرافة وان موارد العالم تستطيع ان تعول اى عدد من السكان مهما تزايد شريطة عدالة التوزيع على مستوى العالم .

والواقع ان هذه الفكرة فكرة سياسية اكثر منها فكرة اقتصادية او واقعية أو عملية خاصة وان الاقتصاد العالمى يتجه الى فلسفة تخالف ذلك تتمثل فى اقتصاديات السوق .

ومن الناحية الدينية فالاسلام دعا الى القوة، فالمسلم القوى خير واحب الى الله من الموء من الضعيف وفى كل خير ، والمال جانب هام من جوانب القوة ولا حدود للغنى فى الاسلام طالما كان مصدر هذا الغنى حلال فالمرء فيما يتعلق بالمال مطالب بأن يكون مصدر اكتسابه مشروعا، وان ينفق ماله ايضا فى القنوات المشروعة وان يوء دى حق هذا المال وهو الزكاة .

٣ - آراء فئة من علماء الدين

وهوء لاء يعارضون بشدة جزئية تنظيم الاسرة لما فيها - من وجهة نظرهم - من افسادلسلامة العقيدة الى جانب انها لايتحقق بها اصلاح، كما انهم يروا ان الدعوة الى تنظيم الاسرة وراء ها بعض الدول المعادية للاسلام والتى تعتبر ان الزيادة

السكانية فى الدول الاسلامية تهدد المصالح الاستراتيجية للدول المتقدمة ومن بينهـــا الولايات المتحدة الامريكية (راعية حملات تنظيم الاسرة فى معظم دول العالم الثالث)

واذا كانت قضية تنظيم الاسرة قضية معاصرة فقد اختلفت اراء الفقهاء فيها بناء على اختلافهم فى حكم صورة من صور منع الحمل كانت موجودة ايام النبى صلى الله عليه وسلم وهى المعروفة بالعزل اى الحيلولة دون التقاء نطفة الرجل ببويضة المرأة . فمنع الحمل كان معروفا فى عهد النبوة بام " العزل " والمقصود به قذف النطفة خارج الرحم ولذلـك فان اداة وقرار منع الحمل كانا بيد الرجل وليس المرأة بخلاف الحال فى زماننا .

وقد توزعت آراء الفقهاء فى موضوع تنظيم النسل على اربعة اتجاهات :

١ ـ الاتجاه الاول :

ويرى اصحاب هذا الاتجاه ان منع الحمل مباح لاكراهية فيه،من هوء لاء الامـام الغزالى ودليل هوء لاء حديث رواه البخارى ومسلم عن جابر رضى الله عنه قال : كنـا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل ، وزاد مسلم فى روايتـــه فبلغه ذلك فلم ينهنا .

كما ورد عن جابر ايضا ان رجلا جاء الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال له ان لى جارية هى خادمتنا وسانيتنا فى النخل ـ اى تسقى نخلنا ـ وانا اطوف عليها واكـره ان تحمل ، فقال له " اعزل عنها ان شئت فانه سيأتيها ماقدر لها" ، وفى رواية لمســلم عن ابى سعيد ان هذا الرجل اتى النبى صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فقال له " ان

الجارية قد حبلت فقال قد اخبرتك ان سيأتيها ماقدر لها ٠

وقد بنى اصحاب هذا الاتجاه رأيهم في ذلك ان النهى يكون بنص او قياس علـى نص ولانص في الموضوع ولااصل يقاس عليه ثم انه اذا جاز للرجل الامتناع عن الزواج اصلا وابيح له ان يمتنع عن المخالطة الجنسية بعد الزواج فمن المنطقى ان يباح له منع الحمل ٠ وقد اباح الامام الغزالى منع الحمل لاسباب مثل استبقاء جمال المرأة ونضارتها ، الخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الاولاد ، وفى رايه ان البواعث المكروهة لمنع الحمل الخوف من انجاب الاناث من جراء تفضيل الذكور عليهن وهى العادة الـتى شاعت بين العرب فى الماضى ٠

٢ ـ الاتجاه الثانى :

ويرى اصحاب هذا الاتجاه ان منع الحمل جائز بشرط ان تأذن فيه الزوجة لاشتراكها فى حق الولد كما ان ذلك مبنى على ان فى العزل ايذاء للمرأة من ناحية التمتع فـلا يعزل عنها الا باذنها ٠ وهذا الراى قال به الاحناف واستدلوا عليه بحديث رواه احمد وابن ماجه عن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعزل عن الحرة الا باذنها،كما اجاز الامام احمد بن حنبل العزل اذا اذنت بـه الزوجة ٠

٣ ـ الاتجاه الثالث

ويرى اصحاب هذا الاتجاه ان منع الحمل او العزل مكروه وذلك لحق الامـة

فى الولد فقد نقل عن بعض الصحابة استنكار العزل لانه فيه تقليل للنسل بينما حث الرسول صلى الله عليه وسلم على الزواج لاكثار النسل وقد افتى هوء لاء الفقهاء بالحرمة اذا عزل الرجل بغير رضا زوجته ، وقالوا اذا دعت حاجة مهمة فى نظر الشرع جاز العزل من غير كراهة ٠

٤ ـ الاتجاه الرابع

ويحرم اصحاب هذا الاتجاه العزل او منع الولد مطلقا ومن هوءلاء ابن حيان الامام المحدث وابن حزم الفقيه الاندلسى ٠٠ وغيرهم حيث غلب هوء لاء حق الامة فى الولد على حق الوالدين وقالوا ان فى العزل قطع النسل المطلوب شرعا من الزواج وقد استدل اصحاب هذا الإتجاه علىأرائهم بحديث مسلم عن صرامه بنت وهب ان اناسا سألوا رسول الله صلى الله علي وسلم عن العزل فقال " ذلك الوأد الخفى " وقال ابن عباس رضى عنهما انهالوأد الاصغر ٠

ولقد استقر فقهاوء نا المعاصرون على اباحة المنع الموء قت للحمل قياس على العزل الذى عرف واجيز فى عهد النبوة ، وانتقدوا فكرة منع الحمل على الاطلاق ولو برضا الزوجين لما فى ذلك من اهدار لحق الامة فى الولد نظرا لانه يوء دى الى قطع النسل ٠ وفى ذلك نذكر ماقاله يوسف القرضاوى فى كتابه الحلال والحرام فى الاسلام " ان بقاء النوع الانسانى من اول اغراض الزواج او هو اولها ، وبقاء النوع يكون بدوام التناسل وقد حبب الاسلام فى كثرة النسل وبارك الاولاد ذكورا

واناثا ولكنه رخص للمسلم فى تنظيم النسل اذا دعت الى ذلك دواع معقولة وضـــــرورات معتبرة ٠

اما فهمى هويدى فيرى " ان تنظيم النسل يندرج ضمن قائمة " ابغض الحلال " الذى لاينبغى اللجوء اليه الا عند الضرورة للافراد والجماعات ونحن نشدد على ذلـــك الاحتياط لان البعض يستسهل الدعوة الى تنظيم النسل بزعم انهاالمفتاح الاول والمضمون لحل مشكلات الواقع بينما نحسبهاحلا اخيرا،ولانثق فى مدى ضمان نتائجه ونذهب الى انه ينبغى التعويل اولا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للموارد والبشر ، واذا لـم يحقق ذلك السعى هدفه المنشود فلاغضاضة عندئذ من اللجوء الى تنظيم الاسرة[*] ٠

خامسا : المداخل الاساسية لعلاج مشكلة تزايد السكان فى مصر :

تنطلق المداخل الاساسية لعلاج المشكلة السكانية من ابعاد الموقف السكانـــى فى مصر متمثلا فى ابعاد النمو السكانى وتوزيع السكان والخصائص السكانية ولذلك فان المدخل الاساسية لعلاج المشكلة السكانية فى مصر تتمثل فى الاتى :

أ ـ المدخل الاول :

(تخفيض معدلات النمو السكانى من خلال تخفيض معدلات المواليد)

ويستند هذا المدخل الى ضرورة العمل على تخفيض معدلات المواليد من خـلال استخدام السكان لوسائل تنظيم الاسرة او تنظيم الانجاب ويتم ذلك من خلال توفـير وسائل تنظيم الاسرة بالمجان او باسعار رمزية فى المراكزوالوحدات الصحية والمستشفيات

والصيدليات مع استخدام الوسائل السمعية والبصرية للاعلان عنها والتعريف بكيفية استخدامها والاعتماد على هذا المدخل يتطلب ضرورة اتباع الاتى :ـ

١ ـ الاهتمام بتكثيف الجهود للاعلان عن حجم المشكلة السكانية وابعادها ،خطورة زيادة معدلات المواليد مع توضيح خطورة الحمل المتكرر ، ومشكلات العائلة الكبيرة مع التركيز على المشكلات المترتبة على الزيادة السكانية فى المجتمع والتى تتضح من خلال توضيح الاعباء التى يعانى منها رجل الشارع فى مجال المواصلات والتعليم والصحة ٠٠ الخ ٠

٢ ـ الاهتمام بنشر مراكز تنظيم الاسرة فى المناطق الحضرية والريفية ، مع توفير خدمات تنظيم الاسرة باسعار مخفضة او مجانية فى الاحياء الشعبية او الفقيرة ٠

٣ ـ تكثيف جهود الارشاد حول الوسائل الطبية المستخدمة لتنظيم الاسرة ، وكيفية استعمالها والحصول عليها ، ويمكن فى هذا المجال الاستعانة بجهود المتطوعين والرائدات الريفيات وان يتم ذلك تحت اشراف الاطباء المتخصصين فى المراكز والوحدات المخصصة لتقديم هذه الوسائل ٠

٤ ـ الاهتمام بايضاح موقف الدين من الظاهرة السكانية ومن استخدام وسائل تنظيم الاسرة لاقناع المترددات بسلامة موقفهن ٠

٥ ـ تقديم الحوافز المادية للمتزوجات اللاتى يداومن على الحضور لمراكز تنظيم الاسرة ويحرصن على استخدام وسائل تنظيم النسل ٠

٦ – العمل على اشراك المواطنين فى ادراك حقائق وواقع مشكلة السكان فى مصر من خلال تدعيم برامج التعليم والتربية السكانية لتغيير السلوك الانجابى ودعم مفهوم الاسرة الصغيرة ٠

ب – المدخل الثانى : (اعادة توزيع السكان فى مصر)

ويستند هذا المدخل على اساس ان تخفيض معدلات المواليد وحده لايحل المشكلة السكانية بل لابد من العمل على وضع حلول جذرية للتكدس السكانى والاستفادة من المساحات غير المأهولة والثروات الطبيعية غير المستغلة والعمل على انشاء مراكز جذب سكانية جديدة يتم اختيارها على اسس سليمة ويراعى فيها انخفاض تكلفة اقامة المرافق العامة والمشروعات الاساسية والاعتماد على هذا المدخل يتطلب ضرورة اتباع الاتى :

١ – بذل المزيد من الجهود لتحديد سياسة واضحة للتوزيع السكانى وذلك من خلال دراسة البدائل المختلفة لما يجب ومايمكن تحقيق (اى البدائل المثالية والممكنة) وذلك فى ظل ابعاد زمنية مختلفة ٠

٢ – تشجيع الهجرة للمجتمعات الجديدة من خلال التوسع فى مشروعات استصلاح الاراضى الصحراوية والبور بهدف انشاء مجتمعات عمرانية جديدة ٠

٣ – العمل على جعل الصحراء المصرية او جزء منها على الاقل مناطق جذب سكانى يمكن ان تستوعب التزايد المطرد فى الكثافة السكانية فى الوادى والدلتا ٠

٤ - العمل على توفير الخدمات اللازمة لتحقيق الاستقرار فى هذه المجتمعات بتوفير الوسائل الكفيلة بتشجيع الافراد للتوطن فى هذه المجتمعات العمرانية الجديدة حتى يمكن تجنب اقامة مدن جديدة يعزف السكان عن الاقامة بها ٠

حـ - المدخل الثالث : (تحسين خصائص السكان)

ويستند اصحاب هذا المدخل الى القول بأن المشكلة فى ليست فى زيادة عدد السكان ولكنها تتمثل فى تدنى الخصائص الاجتماعية والثقافية والمهارية للسكان بشكل يجعل دورهم فى التنمية محدود ٠ كانخفاض مستوى تعليمهم ، ازدياد عبء الاعالة ، تدنى مكانة المرأة فى المجتمع ، النقص الحاد فى العمالة الفنية والمهنية ٠٠ وغيرها ٠

ولذلك فالتخفيف من حدة المشكلة السكانية يمكن ان يتم من خلال تحسين خصائص السكان بالتركيز على الحلول التالية :

١ - بذل كافة الجهود التى من شأنها القضاء على مشكلة الامية او التخفيف من حدتها ووضع البرامج الفعالة لذلك مع التركيز على محو امية المرأة وتنمية شخصيتها ٠

٢ - زيادة الاهتمام بكيف التعليم وجودته فى كافة المراحل لتحسين نوعية الخريجين ٠

٣ - التوسع فى التعليم الفنى مع دعمه باحدث الاجهزة والمعدات وتوثيق صلته بالمصانع والشركات الموجودة بالبيئة ٠

٤ - دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتوسع فيها بما يسهم فى فتح مجالات جديدة

للعمل امام الشباب ويسهم فى حل مشكلة البطالة السافرة والمقنعة ٠

٥ ـ الاهتمام بمراكز التدريب المهنى والتدريب التحويلى لاكساب الشباب المهارات التى يتطلبها سوق العمل ، او تفرضها الظروف الجديدة التى يعيش فيها المجتمع ٠

٦ ـ الاهتمام ببرامج التنمية ذات العائد السريع فى مجال السكان عن طريق نشر وتطبيق الميكنة الزراعية على اوسع نطاق وبطرق ميسرة ـ فى مجال الزراعة والحصاد والدراس والتطهير بما يسهم فى تطوير الانتاج الزراعى ، وفى توعية المواطن (المزارع) أن حاجته لكثرة الاولاد ليست ضرورية ٠

٧ ـ تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاسكان والترفيه وتوفيرها للسكان ٠

٨ ـ الاهتمام بالعمالة المدربة ورفع كفاءة السكان من خلال التدريب المستمر وفتح مجالات جديدة للمشاركة الاقتصادية لزيادة الدخل القومى ٠

٩ ـ العمل على تأكيد دور المرأة فى المجتمع ـ سواء كانت عاملة أم ربة بيت ٠ ورفع مكانتها وازالة كافة المعوقات التى تحول دون قيامها بهذا الدور ٠

سادسا : دور التربية فى مواجهة المشكلة السكانية فى مصر :

اتضح مما سبق اجماع المربون على ان للتربية دورا هاما ـ او ينبغى ان يكون لها هذا الدور ـ فى حل مشكلات المجتمع او فى التخفيف من حدة هذه المشكلات ٠ وذلك من خلال تهيئة افراد المجتمع واعدادهم للتصدى لهذه المشكلة بزيادة وعيهم ومعرفتهم

بحجم هذه المشكلات وابعادها والاثار المترتبة وكيفية مواجهتها او بتغيير اتجاهاتهم نحو هذه المشكلات او بتزويدهم بالمهارات التى تمكنهم من التصدى لهذه المشكلات ، وفيما يلى توضيح لدور التربية (فيما يتعلق بهذه الجوانب) بمؤسساتها المختلفة فى مواجهة المشكلة السكانية فى مصر :ـ

أ ـ دور التربية فى توعية افراد المجتمع بالقضايا السكانية

ان النقطة الاولى فى مواجهة اى مشكلة هى زيادة وعى ومعرفة افراد المجتمع بابعادها وحجمها والعوامل المؤثرة فيها والطرق او الاساليب التى يمكن من خلالها مواجهتها والتربية يمكن ان تقوم بدور كبير فى زيادة درجة وعى الافراد بحجم المشكلة السكانية وابعادها وحلولها من خلال :ـ

١ ـ العمل على تطعيم المناهج والكتب الدراسية لمواد الدراسة المختلفة بالمفاهيم المتعلقة بالسكان وخصائصهم ٠

٢ ـ اثراء المكتبات بالمدارس والمديريات التعليمية بالمراجع والكتب والاحصاءات المتعلقة بالمشكلة السكانية ٠

٣ ـ ان تتناول وسائل الاعلام المختلفة (مسموعة ـ مرئية ـ مقروءة) المشكلة السكانية بكل ابعادها ، وان تستخدم فى ذلك جميع المداخل من صحية ودينية واجتماعية واقتصادية ٠

٤ ـ ان يتناول الائمة والوعاظ بالشرح والتوضيح موقف الاسلام من قضية السكان ومايرتبط بها بقضايا فرعية مثل موقف الاسلام من المرأة وكيف ان الاسلام كرمها وفع من مكانتها ، مفاهيم التوكل والتواكل ، والقضاء والقدر ، وقيمة العمل واهميته من المنظور الاسلامى ، تفضيل انجاب الذكور على انجاب الاناث ٠٠ وغيرها ٠

٥ ـ تنظيم ندوات ولقاء ات ومناقشات بمراكز الشباب او الوحدات الريفية والاجتماعية بكل قرية تتناول مختلف الجوانب المتعلقة بالمشكلة السكانية مثل مخاطر الحمل المتكرر وسائل تنظيم الاسرة وكيفية استعمالها ، اهمية تعليم المرأة ومحو اميتها واثر ذلك على تصرفها فى المواقف المختلفة ٠٠ وغيرها ٠

ب ـ دور التربية فى تغيير اتجاهات افراد المجتمع نحو قضايا السكان

اتضح مما سبق ان المشكلة السكانية مشكلة سلوكية ترتبط باتجاهات الناس ومعتقداتهم اتجاهاتهم نحو عملية الانجاب ، الزواج المبكر ، تفضيل الذكور على الاناث ، مكانة المرأة فى المجتمع ، العمل واهميته فى عملية التنمية ٠٠ وغيرها من القيموالاتجاهات والمعتقدات التى توء دى الى مزيد من الانجاب وتحول دون تطوير الخصائص السكانية ، ولما كان تغيير اتجاهات الافراد يرتبط ارتباطا وثيقا بدرجة وعيهم ومعرفتهم بابعاد المشكلة او الموضوع ، وبما يقوم عليه من حقائق ٠ وكانت التربية تلعب دورا هاما فى مجال توعيتهم وزيادة معرفتهم بأبعاد المشكلة ٠

فان للتربية بموء سساتها المختلفة دورا هاما فى تغيير اتجاهات افراد المجتمع نحو بعض

الجوانب المرتبطة بالمشكلة السكانية وذلك من خلال :-

١ - تقديم الحقائق الموضوعية عن واقع المشكلة السكانية فى مصر،فكثيرا من الاتجاهات الخاطئة عن المشكلة السكانية فى مصر ، ترجع فى احيان كثير الى المعلومات المبتورة او الناقصة عن المشكلة السكانية بابعادها الاقتصادية والدينية والاجتماعية.

٢ - تنظيم بعض الزيارات او الرحلات او عرض بعض الافلام التسجيلية عن المدن الجديدة وتجربة استصلاح الاراضى فى مصر .

٣- التأكيد على اهمية العمل وزيادة الانتاج باعتبارها احد المداخل الهامة لتنمية المجتمع ، تلك التنمية التى تعد احد المداخل الهامة لمعالجة سلبيات الزيادة السكانية .

٤ - التأكيد على اهمية وضرورية استغلال كافة الموارد فى مصر مع ترشيد جوانب الاستهلاك والبعد عن الاسراف والبذخ .

٥ - التأكيد على اهمية دور المرأة فى المجتمع واهمية تعليمها وتدريبها .

ح - دور التربية فى زيادة قدرة الافراد على التصدى للمشكلة السكانية فى مصر :

لايقف دور التربية فى مواجهة المشكلة السكانية عند حد توعية افراد المجتمع بابعاد المشكلة وحلولها المختلفة او العمل على تغيير اتجاهاتهم نحو جوانبها المختلفة وانما يمتد-بالاضافة الى ذلك - الى العمل على اكساب الافراد بعض المهارات التى تزيد من قدرتهم على التصدى لهذه المشكلة ويمكن ان يتم ذلك من خلال :

أ - اكساب الافراد المهارات الفكرية والعلمية التى تساعدهم على فهم ابعاد المشكلة وتحليلها تحليلا علميا .

ب - تزويد الافراد بالمهارات التى تعينهم على زيادة انتاجهم وترشيد استهلاكهم . سواء تم ذلك من خلال المؤسسات التربوية المقصودة ام من خلال برامج التدريب التى تتم بعد التحاق الفرد بالعمل ..

حـ - العمل على تزويد الافراد بالمهارات التى تساعدهم على حل المشكلات التى تعترض حياتهم مباشرة او تواجه مجتمعهم بوجه عام .

د - العمل على تأكيد الشعور الوطنى والانتماء القومى من خلال النشاطات والبرامج التعليمية والتربوية .

وتبقى كلمة اخيرة :

فى ضوء ماتم عرضه من معلومات عن الوضع السكانى فى مصر يمكننا القول ان مصر تعانى من مشكلة سكانية - يؤكدها مايشهده المجتمع المصرى من علل وامراض اقتصادية واجتماعية واخلاقية - وان هذه المشكلة محصلة اختلال قائم بين حجم المشكلة ونوعيتها وبين درجة التطور الاقتصادى والاجتماعى ، كما اننا نرى ان هذه المشكلة نتيجة-وليست سببا-لبطء التطور الاقتصادى والاجتماعى وان الطريق الامثل لمواجهة

هذه المشكلة يتمثل فى حسن استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة والممكنة ، ولكننـــا فى الوقت نفسه نوء يد سياسة تنظيم الاسرة لفترة محدودة بصفة موء قتة ووفـــــــق خطة مرسومة نتخلص خلالها من بعض المشكلات الملحة الكبيرة التى تعوق مســــيرة التنمية ، وبعد ذلك نعود الى التشغيل الكامل لكافة مواردنا البشرية والطبيعيـــــة والاستغلال الامثل لها ، والترشيد التام فى السلوك العام وعند ذلك سنجد بالفعـــل ان كل زيادة سكانية مصر ، قوة لها تزيدها قوة لاعبئا ينبغى التخلص منه .

وآخـــر دعوانا ان الحمـــد لله رب العالمــــين .

المراجــــــــع

١ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: كتاب الجيب الاحصائى – العدد الثانى – القاهرة – ١٩٩٣ .

٢ – سعيد اسماعيل على ، زينب حسن حسن : دراسات فى اجتماعيات التربية : دار الثقافة للطباعة والنشر – القاهرة – ١٩٨٢

٣ – شوقى عبدالسلام ضيف : الابعاد التربوية للمشكلة السكانية – مجلة كلية التربية – جامعة المنوفية – السنة الاولى – العدد الاول – ١٩٨٦

٤ – عبدالفتاح ناصف : المشكلة السكانية فى مصر ، ابعادها ، خصائصها ، حلولها – الدراسات الاعلامية – المركز العربى الافريقى للدراسات الاعلامية بالقاهرة (يوليو – سبتمبر) ١٩٨٣

٥ – على لطفى وآخرون : ابعاد المشكلة السكانية فى مصر – الدراسات الاعلامية – المركز العربى الافريقى للدراسات الاعلامية بالقاهرة – (يوليو – سبتمبر) – ١٩٨٣

٦ – فهمى هويدى: اشتباك حضارى وليس شرعيا فقط – جريدة الاهرام – عدد١٩ أغسطس١٩٩٤

٧ – المركز القومى للبحوث الاجتماعية الجنائية : جهاز تنظيم الاسرة والسكان : التناول الاعلامى للمشكلة السكانية – القاهرة – ١٩٨٣

٨ – محمد الهادى عفيفى وآخرون : التربية ومشكلات المجتمع – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة – ١٩٧٢ .

٩ – محمد عبدالسميع عثمان : دور التربية فى مواجهة تغيرات القيم الاجتماعية المرتبطة بتنظيم الاسرة فى المجتمع الريفى " دراسة حالة" – المركز الدولى الاسلامى للدراسات والبحوث السكانية – القاهرة – ١٩٧٩

١٠ – محمد محمد ابراهيم يونس: دراسة تقويمية لتعليم المرحلة الاولى فى ضوء المتغيرات السكانية بمحافظة المنوفية – رسالة دكتوراه غير منشورة – كلية التربية – جامعة المنوفية – ١٩٨٧

١١ – هدى محمد عبدالعال ، على ابراهيم محرم : الاسرة والطفولة والخدمة الاجتماعية – القاهرة ١٩٩١ .

١٢ – وزارة الاعلام : الهيئة العامة للاستعلامات : الابعاد الاقتصادية للمشكلة السكانية – ندوة الاهرام الاقتصادى بالاشتراك مع مركز الاعلام والتعليم والاتصال – القاهرة – مارس ١٩٩١

١٣ ـ وزارة الاعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات : السكان قنبلة مصر الموقوتـــــة ـ ندوة موء سسة دار الهلال بالاشتراك مع مركز الاعلام والتعليم والاتصال ـ القاهرة يوليو ١٩٨٨

١٤ ـ وزارة الاوقاف ، وزارة الاعلام : موقف الاسلام من تنظيم الاسرة ـ الهيئة العامة للاستعلامات ـ القاهرة ـ ١٩٩٠

١٥ ـ يوسف القرضاوى : الحلال والحرام في الاسلام ـ مكتبـــة وهبة ـ القاهرة ـ د . ت

الفهـــــــرس

الموضوع	الصفحة